

سياسات التنمية الاقتصادية في الفكر الاقتصادي الإسلامي

/ جنان أحمد.

استاذ مساعد قسم - 1 -

جامعة أمدم بوقرة بومرداس.

الملخص:

كانت ومازالت التنمية الاقتصادية محور اهتمام الكثير من الدراسات في الاقتصاد الإسلامي، وفي حين أبرزت هذه الدراسات الطبيعة الشاملة لمفهوم التنمية من منظوره الإسلامي، اقترحت إحداث تغيير في سياسات التنمية الاقتصادية من هذا المنظور، وقد جاء هذا البحث لتوضيح الأهداف العامة للسياسة التنموية في الاقتصاد الإسلامي إذ تشمل تنمية الموارد البشرية والتوسع في الإنتاج النافع وتحسين نوعية الحياة وإقامة التنمية المتوازنة وغيرها. ويرتبط نجاح هذه السياسات وبلوغ أهدافها بمدى تمسكها بالتشريع الإسلامي وقيامها على أساس الدين الإسلامي الحنيف، كما أن نجاحها كفيل بتحقيق التنمية الاقتصادية للدول الإسلامية وتخلصها من قيود التبعية، وعليه فالبحث في سياسات التنمية الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي ضرورة يعلها الواقع الاقتصادي الذي تعيشه هذه الدول.

مقدمة:

تتولى سياسة التنمية الاقتصادية التي تتبناها الدولة تحريك عملية التنمية الاقتصادية وتوجيهها في المجتمع وتنطلق السياسة الاقتصادية في أي مجتمع من مجموعة من المعايير الاقتصادية والأخلاقية والسياسية والتشريعية وتختلف من مجتمع لآخر، ومن ظرف أو مرحلة لأخرى، ومن مذهب إلى مذهب آخر.

وفي الفكر الاقتصادي الإسلامي تتحدد بمجموعة من المعايير المتنوعة التي تجعلها نمطا متميزا عن أي سياسة اقتصادية أخرى، بحيث تتولد عنها تنمية اقتصادية ذات طبيعة أخرى.

ولمناقشة هذا الموضوع نطرح الإشكالية التالية:

ما هي سياسات التنمية الاقتصادية في الفكر الاقتصادي الإسلامي، وما مدى فعالية تطبيقها؟

وبناء على ما سبق تم تقسيم هذا البحث إلى المحورين التاليين:

- الإطار النظري للتنمية الاقتصادية في الفكر الاقتصادي الإسلامي.

- سياسات التنمية الاقتصادية في الفكر الاقتصادي الإسلامي.

الإطار النظري للتنمية الاقتصادية في الفكر الاقتصادي الإسلامي:

إذا كان مفهوم التنمية الاقتصادية في الاقتصاد الوضعي عبارة عن عملية مستمرة تتضمن تغييرات هيكلية تؤدي إلى تحسين في أداء الاقتصاد حاليا وفي المستقبل، يقاس بصورة دخل فردي حقيقي وتمتد لفترة طويلة من الزمن فإن مفهومها في الفكر الإسلامي مفهوم شامل متكامل يهدف إلى تحسين حياة الإنسان على هذه الأرض من مختلف النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وفق شرائع الله المقررة.

وللتوضيح أكثر سنناقش هذا الجزء من خلال التعرض إلى مفهومها، أهدافها وخصائصها.

أ. مفهوم التنمية الاقتصادية في الفكر الاقتصادي الإسلامي:

التنمية الاقتصادية مصطلح حديث لم يعرفه الفكر الإسلامي، غير أنه تضمن من المصطلحات ما يحوي مضمون التنمية الاقتصادية، وكان أقرب تعبيراً عن التنمية الاقتصادية بمضمونها الشامل ومن هذه المصطلحات العمارة والتمكين⁽¹⁾

فالعمارة في الفكر الاقتصادي الإسلامي تعني تحقيق النهوض في جميع جوانب وقطاعات الحياة بما فيها الجوانب الاقتصادية والمادية⁽²⁾.

(1) أحمد علي الحواري، السياسة المالية في اليمن ومدى مطابقتها للسياسة المالية في الإسلام، رسالة ماجستير جامعة القاهرة، 1992، ص: 60.

(2) وليد خالد الشايجي، المدخل إلى المالية العامة الإسلامية، دارالنفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص: 763

وقد استمد هذا المصطلح من قوله تعالى في سورة هود الآية (61) ﴿هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾، ولقد قال بعض أهل التفسير في معنى هذه الآية أن الله سبحانه وتعالى يأمر عباده بالقيام بعمارة الأرض واستغلالها بمختلف الأنشطة كالزراعة والفلاحة والبناء وحفر الأنهار، وبأن يقيموا فيها وبينوا فيها المساكن وكل ما يلزم من مرافق لشؤون حياتهم⁽¹⁾ واستغلال الأرض إما أن يكون بطريقة مباشرة من خيراتها، أو بطريقة غير مباشرة بتصنيع منتجاتها لتكون نافعة أو أكثر نفعاً.

ولقد ورد لفظ العمارة بهذا المعنى في العديد من كتب الفكر الإسلامي، من ذلك قول الخليفة الراشد عمر بن الخطاب رضي الله عنه "من كانت له أرض ثم تركها ثلاث سنين فلم يعمرها فعمرها قوم آخرون فهم أحق بها"⁽²⁾.

وقول الخليفة الراشد علي بن أبي طالب رضي الله عنه "وليكن نظرك في عمارة الأرض أبلغ من نظرك في استجلاب الخراج، لأن ذلك لا يدرك إلا بالعمارة، ومن طلب الخراج بغير عمارة أخرج البلاد واهلك العباد"⁽³⁾.

والهدف من ذلك هو تعمير الأرض والبلاد عن طريق استغلال جميع الأراضي المستغلة والغير المستغلة مما يزيد معه الإنتاج وبالتالي تزداد معه الدخول وهذا من صميم التنمية الاقتصادية.

وبناء على هذا تعرف التنمية الاقتصادية في الفكر الإسلامي بأنها: عبارة عن نشاط موجه إلى تحقيق الحد الأقصى من الرفاه الإنساني في كل مظاهره المباحة وإلى بناء قوة الأمة في المجالات المطلوبة شرعاً لكي تقوم بدورها في العالم⁽⁴⁾.

وعليه يمكن القول أن التنمية الاقتصادية في الفكر الإسلامي ليست مجرد العمل على زيادة الإنتاج وتحقيق الرفاه المادي وإنما هي إعادة بناء اجتماعية اقتصادية شاملة، على هدي نموذج مختلف كل الاختلاف، له فروضه الخاصة، يستلزم مشاركة الفرد والدولة معا لدفع عجلة التنمية الاقتصادية.

(1) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، دار الفكر، بيروت، ج 9، ص: 56

(2) أبو يوسف يعقوب، كتاب الخراج، دار المعرفة، بيروت، بدون سنة نشر، ص: 61

(3) الشريف الرضي، نهج البلاغة، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، 1987، ص: 107

(4) خورشيد أحمد، التنمية الاقتصادية في إطار إسلامي، مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جدة، عدد 2، 1985، ص: 57

2- أهداف التنمية الاقتصادية في الفكر الإسلامي:

من خلال المفهوم السابق للتنمية الاقتصادية، يمكن استخلاص مجموعة من الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها من المنظور الإسلامي وهي:

2- 1- إعداد الإنسان الصالح وبناء المجتمع السليم⁽¹⁾: إذ يعتبر الهدف الأول للتنمية حيث

يتم من خلاله غرس معاني العقيدة الإسلامية في النفس الإنسانية والتي تقود المسلم إلى العمل الصالح وعمارة الأرض وفق المنهج الإلهي، ويهتم الإسلام كذلك بغرس الأخلاق الصالحة في نفس المسلم، وأدائه للشعائر الدينية من صلاة وزكاة وصوم، ومعاني المحبة والمودة والتكافل، وكذلك إعطاء الفرد المسلم الحرية في إبداء الرأي والمشاركة في اتخاذ القرار بالإضافة إلى وضع البرامج التعليمية والتدريبية لإكساب الفرد المسلم المهارات اللازمة للعملية الإنتاجية للحصول على أقصى مشاركة ممكنة من قبل الفرد في سبيل تحقيق عملية التنمية وعمارة الأرض وفق المنهج الإسلامي.

واهتمام الإسلام بجميع جوانب الحياة الإنسانية سواء منها الجوانب المادية كبنائه الجسمي وتكوينه العقلي، أو جوانبه غير المادية كالجوانب الاجتماعية.

وهذا الاهتمام لم يقتصر على الفرد المسلم فقط بل تعداه إلى بناء المجتمع السليم بما حث عليه من الروابط والعلاقات التي يجب أن تكون موجودة بين أفراد.

كما قال الرسول ﷺ: "مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى".

ولأهمية هذا الأمر في نجاح عملية التنمية فقد اهتم الإسلام به واعتبره من أهم أهداف التنمية الاقتصادية، وحث أتباعه على العمل على توفير مستوى الحياة الكريمة لجميع الأفراد، لأن كثير من الشعائر والعبادات قد لا يوصل إليها إلا عند تحقيق هذا المستوى من الحياة بتوفير مثلا العناية الصحية والخدمة التعليمية مع الضمان الاجتماعي للأفراد، لأن الفرد الذي لا يستطيع المحافظة على عقيدته بالتعليم أو بالمحافظة على نفسه بالرعاية الصحية أو على أسرته ومستقبله بالضمان الاجتماعي كيف يستطيع أن يتفرغ لأداء عبادته وطلب

(1) أحمد خورشيد، مرجع ذكر أعلاه، ص: 412

العمل وهو سيصرف معظم وقته في طلب هذه الحاجات والتي قد لا يستطيع لوحده توفيرها إن لم يتلق المساعدة من الآخرين أو الدولة.

ويتوقف تحقيق هذا الهدف على توفير بعض الأمور وهي⁽¹⁾:

أ. توفير فرص العمل المتناسبة لكل القادرين عليه، مع العمل على رفع طاقتهم الإنتاجية وتحسين كفاءتهم عن طريق تقديم برامج التعليم والتدريب الممكنة.

ب. توفير نظام الضمان الاجتماعي الذي يتم من خلاله تلبية الحاجات الأساسية للذين لا يقدررون على الكسب، ولكل من يستحق المعونة والمساعدة في المجتمع، وتحتل فريضة الزكاة مكانة الصدارة في هذا النظام.

ج. التوزيع العادل للدخول والثروات بحيث تعمل الدولة على تقليل التفاوت في الدخل بين أفراد المجتمع.

2-2 - بناء القوة الاقتصادية بما يحقق كفاية الأمة في كافة مجالات الإنتاج المختلفة⁽²⁾:

يتم تحقيق هذا الهدف عن طريق توظيف، جميع الموارد والطاقات الاقتصادية إلى حدها الأقصى، وسد جميع ثغرات الإنتاج، وتلبية الحاجات الحقيقية للدولة من مختلف السلع والخدمات المطلوبة، وهو ما يطلق عليه في الفكر الوضعي التشغيل التام لعوامل الإنتاج.

ويشمل تحقيق هذا الهدف إجراء البحوث والتجارب لاكتشاف المزيد من الموارد الطبيعية وتحسين وتطوير طرف ووسائل الإنتاج لتوفير المزيد من المنتجات المطلوبة.

وللوصول إلى التشغيل التام لا بد أن يساهم الجميع في عملية التنمية كل في المجال الذي يكون فيه أنفع حتى ولو تدخلت الدولة لإجباره على العمل عند الحاجة والضرورة.

لذا فإن الدولة الإسلامية يجب أن تجعل من أولويات برامج التنمية الاقتصادية بناء القوة الاقتصادية المناسبة والمحقة لها الكفاية في مختلف المجالات الإنتاجية حتى تتمكن من الاعتماد على نفسها ولا ترضخ لأي ضغوط خارجية.

⁽¹⁾ وليد خالد الشايجي، مرجع سابق، ص: 414

⁽²⁾ وليد خالد الشايجي، مرجع سابق، ص: 414

2- 3- تحقيق الحياة الكريمة لكل إنسان في المجتمع:

الواقع أن تحقيق هذا الأمر لن يتم إلا إذا ظل هذا هدفا مستمرا في حقل التنمية الاقتصادية، لأن هذه الأخيرة تؤمن الموارد والإمكانيات لتأمين الحياة الكريمة لكل إنسان.

لذا يجب أن تشتغل السياسة الاقتصادية في الفكر الإسلامي بدراسة ظروف وأموال كل قطاع من قطاعات المجتمع للوصول إلى أمثل الوسائل والطرق لتأمين ظروف الحياة الكريمة له مثل قطاع الفلاحين والعمال الدائمين والعمال الموسمييين وأصحاب الحرف وغيرهم⁽¹⁾.

2- 4- العمل على تأمين فرص العمل للقادرين عليه:

تهدف عملية التنمية الاقتصادية في المجتمع الإسلامي إلى تحقيق العمالة الكاملة، أي تأمين فرص العمل لكل القادرين عليه كما يظهر من النصوص الشرعية التي توجب العمل، ومما تهدف إليه التنمية الاقتصادية في الإسلام رفع إنتاجية العمل وتحسين كفاءة العمال وقدراتهم في مجال الإنتاج عن طريق التعليم والتدريب واستخدام كل الوسائل الممكنة التي تنتج إنتاجا أكبر وأفضل، ومن هنا ستسعى السياسة الاقتصادية للقضاء على البطالة المقنعة⁽²⁾.

2- 5- الحرص على تحقيق التوزيع العادل للدخول والثروات⁽³⁾:

من المميزات الأساسية للنظام الاقتصادي الإسلامي حرصه البالغ على التوزيع العادل للدخول والثروات في المجتمع، وقد وضع العديد من القواعد التي تحقق عدالة التوزيع وتعمل على تقسيم الثروة، إلى جانب حثه على زيادة الإنتاج وتأمين السلع والخدمات التي تحتاجها الدولة، ومن هذه القواعد الميراث، والزكاة، واستخدام الموارد العامة، والحث على الإنفاق، وتقديم الصدقات، والوصايا والأوقاف وغيرها.

وقد اهتم النظام الاقتصادي الإسلامي بتحقيق التوازن الاقتصادي بين أفراد المجتمع الإسلامي من خلال بيان مصارف الزكاة والفيء، وكما اهتم عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن قسمة الأرض المفتوحة عنوة على الفاتحين وجعلها وقفا على جماعة المسلمين وفرض عليها الخراج.

(1) عبد السلام العبادي، ندوة التنمية من منظور إسلامي، عمان، 1991، ص: 684.

(2) عبد السلام العبادي، ندوة التنمية من منظور إسلامي، عمان، 1991، ص: 684.

(3) عبد السلام العبادي، ندوة التنمية من منظور إسلامي، عمان، 1991، ص: 684.

وواضح أن أهداف التنمية في الإسلام متنوعة ومتعددة تؤكد شمولية مفهوم التنمية الاقتصادية في النظام المالي الإسلامي وتميزه عن المفهوم الوضعي لها.

فقضية التنمية في هذا النظام ليست مجرد تحقيق زيادة في الإنتاج إنما تشمل الإنسان بكل جوانبه والمجتمع بكل أبعاده، وتحرص على التوزيع العادل للثروة والدخل، وتهتم بتحقيق الحياة الكريمة لكل إنسان في المجتمع.

3- خصائص التنمية في الفكر الاقتصادي الإسلامي:

تتميز التنمية الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي بمجموعة من الخصائص نذكر أهمها فيما يلي⁽¹⁾:

● خاصية الشمولية:

تتميز التنمية في الاقتصاد الإسلامي بأنها شاملة حيث لا تهتم بزيادة الإنتاج فحسب، ولا تركز على الرفاه المادي دون غيره من مكونات الحياة الإنسانية، إنما تهتم أيضاً بالجوانب الروحية والعقلية والأخلاقية والاجتماعية بقدر متوازن يحقق الحياة الكريمة والطيبة للإنسان.

● خاصية الإنسانية:

تتميز كذلك بأنها تنمية إنسانية، بمعنى أنها تجعل الإنسان محور اهتمامها وأساس خططها، لذا كانت الحضارة الإسلامية التي صنعتها هذه التنمية هي حضارة الإنسان بكل مقوماته، وليست حضارة الأشياء والأموال فهي وسائل فقط لتحقيق سعادة ورفاهية الإنسان.

● خاصية التوازن:

تمتاز كذلك بأنها تنمية متوازنة، فهي توازن بين الجوانب المادية والروحية من الحياة الإنسانية، كما توازن بين المصالح الفردية والمصالح العامة، وهي توازن في الاهتمام بقطاعات المجتمع وفتاته المتعددة، وتوازن في منهجها بين المبادرة الفردية ودور الدولة.

● خاصية المرونة:

تظهر خاصية المرونة من خلال تحديد وإقرار المبادئ والقواعد الأساسية للتنمية وتركها الخطة التفصيلية والإجراءات العملية اللازمة لتحقيق التنمية للأمة والمؤسسة الحاكمة فيها

⁽¹⁾ عبد السلام العبادي، مرجع ذكر أعلاه، ص: 704.

لتبدع فيها قدر ما تستطيع، فترتب إجراءات الاستثمار، وتقرر أنواع المشاريع على ضوء الواقع ونمو المجتمعات وتطورها، وتحقيق الحاجات والمنافع في ظل القواعد والمبادئ المقررة.

● خاصية التميز:

التنمية في الفكر الإسلامي متميزة في أهدافها ووسائلها وحركاتها ومتطلباتها ومنهجها في تحريك الفعاليات الاقتصادية ودور الدولة في تحقيقها هذا بالإضافة إلى اعتمادها على الاكتفاء الذاتي وتحقيق استقلالها الاقتصادي وقوتها الاقتصادية.

سياسات التنمية الاقتصادية في الفكر الاقتصادي الإسلامي:

يتطلب نجاح التنمية الاقتصادية توفر إستراتيجية واضحة للتنمية تهدف إلى تغيير الواقع الاقتصادي المتخلف والوصول إلى التقدم المنشود اعتماداً على إمكانيات المجتمع وموارده المختلفة، والاستفادة من الأساليب العلمية والتقنية الحديثة، وأن تقوم هذه السياسات على أساس الشمول والنظرة الطويلة الأجل، ووضوح وثبات السياسات التنموية، والتنسيق والتكامل بين تنمية مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وأقاليم الدولة.

وتتمثل الجوانب المختلفة لسياسات التنمية في التشغيل وكفاءة العمل، تكوين رأس المال، التنمية القطاعية والإقليمية، تقدم الفن الإنتاجي، تنمية الموارد الطبيعية وغيرها⁽¹⁾ سنفصلها فيما يلي:

I- التشغيل وكفاءة العمل:

تعتمد التنمية الاقتصادية على المعرفة الفعالة والمهارات والكفاءات الفنية، وطاقات واجتهاد وإتقان قوة العمل، أكثر من اعتمادها على حجم ونوع رأس المال، والموارد الطبيعية، لذا فإن في زيادة التشغيل وكفاءة العمل بما فيها عمل الإدارة والأشراف زيادة لمعدلات التنمية الاقتصادية.

ويختلف مفهوم كفاءة العمل عن إنتاجية العمل، حيث تعني الإنتاجية نسبة الإنتاج للعامل معبر عنها بوحدة قياسية، فتزداد إنتاجية العامل بزيادة العوامل الأخرى للإنتاج، أما كفاءة

(1) محمد عبد المنعم عفر، التخطيط والتنمية في الإسلام، دار البيان العربي، جدة، 1985، ص: 142

العمل فتشير إلى خصائص العمل نفسه من مهارة وتدريب وعناية وتركيز، هذا وتهدف الدول إلى تنمية هذه الكفاءة والتغلب على معوقاتهما والعقبات التي تقف في سبيلها.

ولا تعد قوة العمل أو القوة البشرية وسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية، بل أن تنمية الإنسان هو الهدف من التنمية في المجتمعات الإسلامية، لذا فإن هذه التنمية تشمل كافة جوانب تنمية الإنسان نفسه إلى جانب التنمية الاقتصادية للجوانب المادية، والتي تقتصر عليها أكثر المجتمعات الأخرى، مع بعض العناية بتنمية الإنسان من خلال التعليم والصحة وغيرها، دون أن تكون تنمية الإنسان هي الهدف الأساسي للتنمية، لذا فإنها قد تتخذ بعض السياسات السكانية للحد من النمو السكاني أو تشجيعه لأسباب اقتصادية في المقام الأول، دون النظر إلى الواجب الأساسي للدولة في العناية بالإنسان والإفادة به في توفير مقومات التنمية.

وتهدف التنمية الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي في المقام الأول إلى تنمية الموارد البشرية من خلال تكوين الشخصية السوية والملتزمة بالطاعة، الخالية من العقد والأمراض النفسية والعصبية، والتدريب والتعليم على المهارات المختلفة المطلوبة لمختلف الأنشطة، ومن ثم تحقيق كفاءة العمل، وتشجيع البحث وطلب العمل، وفي سبيل ذلك فإن التنمية الاقتصادية تقوم على الاستثمار في الإنسان وتحقيق العمالة من خلال ترشيد قوة العمل المتاحة.

إذ يؤدي الاستثمار في الإنسان بجوانبه المختلفة إلى تحسين نوعية القوة العاملة ومن كفاءتها، وزيادة إمكانيات التقدم الفني، واستخدام وسائله في الإنتاج مما يؤدي إلى زيادة إنتاجية الموارد الاقتصادية المختلفة وزيادة الإنتاج وتحسين نوعيته.

ويحرص الاقتصاد الإسلامي في ظل إستراتيجيات التنمية على ترشيد قوة العمل وتوفير الحافز لها، وتأمين مشاركتها في الإنتاج واشتراكها في عوائده.

2- تكوين رأس المال:

يتحقق تكوين رأس المال في المجتمع الذي يدعم الطاقة الإنتاجية للاقتصاد من خلال زيادة رأس المال المجتمع بأشكاله المختلفة، وسبيل هذه الزيادة هو زيادة مدخرات المجتمع وتوجيهها نحو الاستثمار، هذا وللاذخار مصادر مختلفة تتمثل في الادخار الخاص والادخار الحكومي والمدخرات الأجنبية أو التحويل الأجنبي، ونجد أن أسس دعم الطاقة الإنتاجية في المجتمع تتمثل في:

2- 1- الادخار والاستثمار الخاص :

يعمل النظام المالي الإسلامي على دعم المقدرة الاقتصادية للمجتمع والإفاءة من الموارد وحسن استغلالها على زيادة التكوين الرأسمالي بواسطة القطاع الخاص من خلال الأساليب التالية:

(أ) **ترشيد الإنفاق الاستهلاكي:** ينظم الاستهلاك في ظل الاقتصاد الإسلامي وفقا لقواعد أهمها:

- الالتزام في الاستهلاك بدائرة المباح من الطيبات والنعيم المختلفة دون الخبيث والرديء المحرم والتوسط في هذا الاستهلاك والحث على الاستثمار دعما للطاقة الإنتاجية للمجتمع وتوفيرا لمتطلبات التنمية وتحقيق المستوى المعيشي المناسب في الحاضر وفي المستقبل.

- ربط الاستهلاك بظروف المجتمع وإمكانياته الاقتصادية وتحديد أولوياته تبعا لهذه الظروف، مع التأكيد على توفير الاحتياجات الأساسية لكافة المواطنين، وترشيد استخدام الموارد المتاحة بما يحقق ذلك.

- الالتزام بالقواعد التشريعية في التحريم، وتحريم استهلاك السلع والخدمات الضارة بالمجتمع والفرد.

- الاعتماد في تنظيم الاستهلاك على كل من السلوك الرشيد للمستهلك بدوافع عقيدته وإيمانه والسلطة التنفيذية والرقابية للمجتمع.

ولقد وردت في القرآن آيات كثيرة تهدف إلى تحقيق رفاهية المجتمع ودعم قدرته الاقتصادية بصفة مستمرة وتدعو إلى التوسط في الإنفاق منها :

قوله تعالى في سورة الفرقان الآية 67 ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا ﴾.

وقوله تعالى في سورة الإسراء الآية 29 ﴿ وَلَا يَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا ﴾.

وقوله تعالى في سورة الأنعام الآية 141 ﴿ كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ، يَوْمَ حَصَادِهِ، وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ﴾

فالإسلام في تنظيمه للاستهلاك يهدف أولاً إلى توفير الاحتياجات الأساسية للفرد والمجتمع، وهي السلع الضرورية التي يتم بها فقط الدين والحياة والنسل وأداء الوجبات وحماية المجتمع وتحقيق الأمن.

(ب) توجيه المدخرات نحو سبل الاستثمار التي تحقق بها مصلحة كل من الفرد والمجتمع:

وذلك من خلال إلغاء الاكتزاز والبخل، وفرض الزكاة على الأموال غير المستثمرة في أصول عينية ثابتة، وإلغاء الفائدة على رأس المال مما يؤدي إلى خفض تكاليف الاستثمار، واتجاه المدخرين إلى تمويل الإنتاج باعتباره السبيل المشروع للكسب وتقديم نظام المشاركة في الربح بدلا من الفائدة كفائدة لرأس المال، وتكييف نمط الاستثمار في المجتمع بما يؤدي إلى تناسب الهيكل السلعي للعرض مع الهيكل السلعي للطلب من خلال أولويات التنمية، وتوفير الضمانات الكافية للمستثمرين لمنع الإحباطات والحالات النفسية التي تؤثر على قراراتهم بالاستثمار، والحد من تقلبات الأسعار بمنع الاحتكار وتوفير المنافسة، فضلا عن دور الزكاة في تملك الفقراء لوسائل الإنتاج.

2-2- الادخار والاستثمار الحكومي:

للدولة دورها في المجتمعات الإسلامية، فهي تقوم بمشروعات استثمارية هامة في مجال استغلال الثروات الطبيعية والمرافق وبعض الضروريات اللازمة للمجتمع في الظروف العادية، كما تقوم بما تتطلبه الظروف الأخرى كالكوارث والظروف الاقتصادية غير الملائمة والحروب وغيرها من دور مكثف للدولة في الحياة الاقتصادية، وما يتطلبه ذلك من تكوين رأسمالي يقوم على ادخار توفره الدولة، وتعد الميزانية العامة الدورية للدولة وسياسة الإنفاق العام من بين الأدوات المالية المناسبة التي تنتهجها الدولة للتأثير في الحياة الاقتصادية سواء في دعم النمو الاقتصادي أو التغلب على مشاكل التقلبات في مستويات النشاط الاقتصادي.

وتلجأ الدولة في ظل الأنظمة الوضعية الحالية لتغطية نفقاتها العامة إلى الاقتراض أو التضخم أو فرض الضرائب لتمويل نفقاتها المختلفة لتحقيق أهدافها إن لم تكن لديها الموارد الكافية والاحتياجات اللازمة.

وفي ظل النظام المالي الإسلامي يتوفر للدولة موارد مالية مختلفة تعمل من خلالها على تنمية الاقتصاد وتطويره وتحقيق الأهداف الأخرى للمجتمع وأفراده، وتتمثل هذه الموارد بصفة عامة في موارد المشروعات العامة للدولة في مجال استغلال الثروات الطبيعية والمرافق العامة وبعض

الضروريات، بالإضافة إلى موارد الزكاة والعشور والخراج والموارد الأخرى المتعددة كالجزية والفيء والغنائم والصدقات والتبرعات التي يقدمها الأفراد والمؤسسات لتحقيق منافع معينة أو خدمة مصالح المجتمع بصفة عامة، فضلا عما تحتاج إليه الدولة غير ذلك لتغطية وتأمين ما يلزم القيام به تجاه تحقيق مصالح المجتمع ورعاية أفرادها وتحقيق الأمن والرفاهية له، فتحصل عليه أما بتحصيل الزكاة لسنوات تالية مقدما، أو الاقتراض من الأغنياء أو المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية بدون فائدة، وهو ما يمكن إتباعه لتمويل النفقات الطارئة للحكومة في حالات محدودة كالنفقات الحربية والاستهلاك الضروري.

أما النفقات الاستثمارية للدولة والتي تتطلبها ظروف الاقتصاد وتنمية وتحقيق التقدم والتطور اللازم، فإنه يمكن تمويلها على أساس المشاركة مع الأفراد والمؤسسات الخاصة في عائد الاستثمار من مشروعات التنمية المختلفة.

وبذا يتكامل كل من القطاع الخاص وقطاع الحكومة في القيام بالأعباء المختلفة والحفاظ على الحرية الفردية في إطارها الإسلامي وقيام الدولة بدورها المناط شرعا وبأساليب مقبولة إسلاميا.

أما من ناحية الضرائب فإنه في حالة عدم كفاية موارد الدولة من مصادرها المختلفة للقيام بكافة واجباتها، فإن للدولة في هذه الحالة فرض ضرائب عادلة تراعى فيها قواعد الشريعة الإسلامية في رعاية مصالح الناس وعدم التضييق عليهم وتوفير العدالة الكاملة في فرضها وجبايتها وصرفها، واللجوء للضرائب نادر الحدوث في المجتمعات الإسلامية لوجود الأساليب الأخرى المشروعة التي اختص بها الاقتصاد الإسلامي في تمويل وإدارة شؤون الاقتصاد.

2- 3- التمويل الخارجي:

يتم التمويل الخارجي لمشروعات التنمية الاقتصادية في الدول النامية عادة من قبل الدول الرأسمالية الغربية والمنظمات الدولية كالبنك الدولي للتعمير والتنمية، والمؤسسات المالية الدولية وبعض الدول النفطية حاليا، أما التمويل من الدول المختلفة للدول النامية فقد تقدمه الحكومات أو القطاع الخاص من مصارف أو مستثمرين وغيرهم.

ويقوم هذا التمويل عادة على أساس تقديم قروض نقدية بفوائد عالية أو منخفضة وعلى آجال قصيرة أو طويلة أو في صورة تسهيلات إئتمانية لتمويل شراء المعدات والآلات والسلع الأخرى والخبرات اللازمة للتنمية الاقتصادية.

أو قيام مشروعات مشتركة بين رأس المال والخبرات الأجنبية والسلطات المحلية أو القطاع الخاص المحلي، أو تقديم مساعدات ومنح وهبات عينية أو فنية أو نقدية مجانية.

والملاحظ أن أغلب هذه المساعدات والقروض تكون مقرونة بشروط سياسية أو اقتصادية أو عسكرية باستثناء القليل منها خاصة ذلك الذي تقدمه الدول النفطية وهو محدود نظرا للأعباء التي تقوم بها هذه الدول تجاه اقتصادها، وكونها دول نامية من جهة أخرى.

3- التنمية القطاعية والإقليمية:

يتوقف نجاح التنمية على توفر المقومات الأساسية للاقتصاد وهو ما يعرف برأس المال الاجتماعي شاملا النقل والمواصلات والتخزين وموارد الطاقة وغيرها من المرافق العامة التي تكون الهيكل الأساسي للاقتصاد، وتهيئ الظروف الملائمة للاستثمار وقيام المشروعات المختلفة في كافة القطاعات الاقتصادية، كما أن توفر نظم التمويل والمؤسسات التمويلية والتجارية المناسبة يدعم مسار التنمية ويسير عمليات التدفق النقدي والتبادل في المجتمع.

ولا بد للتنمية أن تحقق التطور الهيكلي للاقتصاد وتحقق التوازن والتوافق بين قطاعاته المختلفة واتجاهات تنميتها، حتى لا يحدث اختلال هيكلي في الاقتصاد أو اختناقات في بعض القطاعات تؤثر بالتالي على نمو غيرها من القطاعات ويعد التوافق والتناسق بين القطاعات على أساس تكاملها عامل هام في تحقيق إطار سليم للهيكل الاقتصادي ودعم تطويره وتنميته أيا كانت نظرية التنمية الجاري إتباعها النمو المتوازن أو النمو غير المتوازن.

فمن المعلوم أن للقطاعات الاقتصادية المختلفة تأثير متبادل على بعضها البعض فتنمية الزراعة مثلا وتحقيق كفاءة الإنتاج الزراعي من شأنه أن يزيد من العوائد الاقتصادية، وبالتالي يزيد الدخل الوطني ويتيح فرصة أكبر لرفع مستوى المعيشة.

كما أن تحقيق هذه الكفاءة يؤدي إلى تحقيق خفض التكاليف الإنتاجية وما يعنيه من توفر مقدرة أكبر على المنافسة الخارجية وتحقيق الكثير من السياسات والبرامج الإنمائية، ولا يقتصر الأمر على ذلك، بل أن تنمية الزراعة مطلوبة أيضا لما تستلزمه تنمية اقتصاد المجتمع من زيادة الإنتاج الزراعي بمعدلات كبيرة لمقابلة الطلب المتزايد على الغذاء والمواد الخام المصاحب للتحضر والتصنيع، بالإضافة إلى أن تنمية القطاع الزراعي عامل هام في تنمية القطاعات الأخرى لكونه يمثل السوق الطبيعي لامتناص جانب كبير من السلع التي ينتجها قطاع الصناعة في مجال التقدم الفني للوسائل المختلفة.

وهذا يعني أن افتقاد التناسق بين القطاعات المختلفة في نموها وتميمتها يعيق من مسار التنمية ويحدث مشاكل كثيرة للاقتصاد.

ولا يقتصر الأمر على ذلك إذ أن اقتصار التنمية على المستوى الوطني وعلى أساس من المركزية باعتبار أن السلطات المركزية أكثر قدرة على إدارة النشاط الاقتصادي والتنسيق بين حاجات المجتمع، قد يؤدي نظراً لتباين ظروف الأقاليم واحتياجاتها إلى اختلاف معدلات النمو بين الأقاليم المختلفة للدولة، وظهور مشكلة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين هذه الأقاليم، وهو ما يستدعي تنمية مختلف الأقاليم في إطار اللامركزية، واستخدام الموارد الإنتاجية والكفاءات المتاحة على المستوى المحلي بهدف تحقيق أعلى معدل للتنمية تتماشى معه الفوارق بين المستويات الاقتصادية والاجتماعية للأقاليم.

وقد أرشد الإسلام إلى نعمة الله بكافة قطاعات الاقتصاد الرئيسية منها الصناعة، الزراعة، التجارة والمواصلات وهو ما يعني أهمية تميمتها كما أوجب تنمية كافة أقاليم الدول من ريف وحضر ومناطق نائية حتى تتحقق الرفاهية لكافة أفراد المجتمع وأقاليمه وقطاعاته المختلفة.

ففي مجال الصناعة أوضح لنا نعمة الله على عباده في صناعات الغزل والنسيج والملبوسات والأثاث والتعدين وصناعة السفن ووسائل النقل وإقامة المباني والسدود.

ومن بين الآيات القرآنية على سبيل الذكر لا الحصر التي أظهرت ذلك نجد:

قوله تعالى في سورة الأعراف الآية 26 ﴿يَنْبَغِي آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ لِيَاسًا يُؤَرِّقُ سَوَاءَ تَكْمُ وَرَيْشًا وَرِيَّاسًا النَّفْقَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ ذَٰلِكَ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ﴾.

وقوله تعالى في سورة الحديد الآية 25 ﴿وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ﴾.

وقوله تعالى في سورة النحل الآية 5 ﴿وَاللَّاتِ عَمَلُهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنْفَعٌ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾.

ولقد ساوى الإسلام بين المهاجرين والأنصار وبين المؤمنين إذ يقول سبحانه وتعالى في سورة الحجرات الآية 10 ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾.

فلا تفرقة ولا امتيازات لطائفة على أخرى ولا لإقليم على آخر فالتنمية الإقليمية مطلوبة لكافة مناطق وأقاليم الدولة والتي يمكن من خلالها التغلب على مشاكل الفوارق بين المستويات الاقتصادية والاجتماعية للأقاليم وتحقيق التوازن بين مختلف القطاعات.

4- الفن الإنتاجي:

يتطلب تحديث الاقتصاد وتطويره لملائمة متطلبات التنمية الاقتصادية، وزيادة الدخل الوطني والفردى الحقيقي في المجتمع الاستفادة من عناصر الإنتاج المتاحة بأفضل سبل الاستغلال الممكنة، وهو ما يعني اختيار الفن الإنتاجي الملائم.

وقد دعا الإسلام إلى تعلم كافة فنون الإنتاج واستخدام أفضلها وأكثرها نفعاً للمجتمع، والحث على التفكير والإبداع في كل جوانب النشاط الإنساني لتحقيق كل ما يفيد الفرد والمجتمع، ويحث على البحث العلمي النافع، والتطور الفني المستمر لدعم صناعات المجتمع وقواه الدفاعية.

ويدفع الإسلام المجتمعات إلى الاستفادة من كل مجالات التقدم العلمي التي تم الوصول إليها في مجتمعات أخرى في كل من الماضي والحاضر من خلال:

(أ) **الإفادة من خبرات الأمم السابقة:** وذلك من خلال دراسة تاريخهم والفكر لديهم في كافة مجالاته ونواحي التطور والتقدم وما آل إليه أمرهم فيما يفيد المجتمع الإسلامي، ولا يؤدي لإتباع السابقين في مخالفتهم للشرائع وخروجهم على تعاليم أسلافهم، إذ إن في أخبار السابقين فوائد نستقيها من السنن الكونية التي أطلعهم الله عليها من قوانين واكتشافات وأساليب فنية والسنن الرشيدة التي إتبعوها وكانت موافقة لأوامر الله ومحققه لمرضاته إذ يقول الله تعالى في سورة النساء الآية 26 ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾.

وهو يخبرنا في هذا بأنه يريد أن يبين للمؤمنين ما أحل لهم وحرّم عليهم، ويهديهم طرائق السابقين الحميدة وشرائعها التي يحبها ويرضاها سبحانه وتعالى وتدرج هذه الاستفادة تحت قاعدة عامة هي الاستفادة من هذه الخبرات فيما يتفق مع الإطار العام للنظام الإسلامي المتكامل.

(ب) **الإفادة من خبرات ومكتسبات المجتمعات المعاصرة:** ولهذه الاستفادة شروط هي تنقية هذه الخبرات والمكتسبات بما يخالف الإطار العام الإسلامي الذي يقر القوانين العلمية الثابتة، ويفيد من النظريات والنظم الأخرى فيما يتفق مع القوانين العلمية الثابتة والمذهب الاقتصادي الإسلامي.

وحيث يجيز الإسلام الاستفادة من الخبرات المتاحة له في الداخل في تطوير الفنون الإنتاجية، والإفادة من خبرات المجتمعات الأخرى فيما يتفق ونظامه العام وظروف مجتمعه،

فإنه بذلك يؤكد على تجنب مشاكل النقل الآلي للفضون الحديثة وإتباع مناهج الغير دون تعديل أو تطوير، ودون تطوير القدرة المحلية للاقتصاد على الإستعاب والتطور، وهو بذلك يتجاوز أو يقلل من المشاكل المرتبطة بذلك إلى حدها الأدنى.

إذ يقول الله عز وجل في سورة النحل الآية 43 ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوحِيَ إِلَيْهِمْ فَسَأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لِتَعْمُرُوا ﴾.

5- تنمية الموارد الطبيعية:

تشمل الموارد الطبيعية كلا من الموارد الأرضية والمائية ومصادر الطاقة المختلفة والمعادن وغيرها، وتعني عمليات تنمية هذه الموارد المحافظة عليها وتطويرها للاستخدام الكفء الذي يؤدي إلى تحقيق أهداف التنمية للمجتمع ويتحقق ذلك من خلال استخدام أفضل فزون الإنتاج المناسبة، والمحافظة على طاقتها الإنتاجية، وتخطيط عمليات الانتفاع بها لكي يستمر لأطول فترة ممكنة.

أما من ناحية علاقة تنمية هذه الموارد الطبيعية بالتنمية الاقتصادية بصفة عامة، فإن ذلك يتضح من أن التنمية الاقتصادية تقوم على شقين أحدهما تنمية الإنتاج من الموارد الاقتصادية المتاحة ورفع كفاءته وتحسين جودته وهو ما يسمى بالتنمية الرأسية أي زيادة إنتاج الوحدة الإنتاجية.

والآخر هو تنمية الموارد بزيادة كمية الموارد المتاحة للاستخدام الاقتصادي وهو ما يعرف بالتنمية الأفقية⁽¹⁾.

وقد كان التحليل الاقتصادي التقليدي يرى أن الموارد الطبيعية ورأس المال هي أهم القيود التي تقف في سبيل التنمية، وقد قال البعض بأهمية دور المنظم وقد تركز الاهتمام في الآونة الأخيرة على بعض العوامل الأخرى في عملية التنمية كالاتكاف الفني ونقل التكنولوجيا وغير ذلك، وقد سبق القول بأن رأس المال هو محور التنمية الاقتصادية في الفكر التنموي، وأن الاستثمار لذلك يأخذ أبعادا هامة في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أما الموارد الطبيعية فقد اختلفت الآراء في مدى أهميتها للتنمية، فبينما يرى البعض أن أهميتها كبيرة، فان بعضا آخر يرى أن أهميتها ليست بالكبيرة.

⁽¹⁾ محمد عبد المنعم عفر، مرجع ذكر أعلاه، ص: 210

وذلك لأنه في حالة عدم توفر بعضها، فإنه يمكن توفيره من خلال التبادل التجاري الخارجي، أو الإحلال بين بعض عناصر الإنتاج وبعضها البعض، إلا أن للندرة النسبية لهذه الموارد أثرها في تحديد ما يمكن الوصول إليه من معدلات التنمية، خاصة، وأن للاعتبارات السياسية تأثيرها على إمكانية الحصول على هذه الموارد من الخارج.

وحتى لا تكون هناك قيود على تنمية المجتمعات من هذه الجوانب فإن الإسلام قد أرشدنا إلى وفرة الموارد الطبيعية وإمكانية الاستفادة منها بلا حدود في خدمة الأهداف الإنسانية المختلفة التي أباحها الشرع.

فقد سخر الله سبحانه وتعالى الكون كله للإنسان، وبينت تعاليم الإسلام إلغاء الاستحالة والعجز والكسل من السلوك الإنساني، وما يستدعيه ذلك من البحث في أسرار الكون والإفادة منها في تقدم المجتمعات البشرية.

ويعطينا التاريخ أدلة واضحة على أنه على قدر ما يبذل الإنسان من جهد في ميادين البحث والإنتاج يكون مقدار ما يحصل عليه من خيارات وإفادة من الموارد، فمن المعلوم أن الثورة الصناعية وما آدت إليه من تقدم كبير في مجال استغلال الطبيعة وما واكبها وما تلاها من تقدم فني وتقني في كافة المجالات قد أحدثت تطورات هائلة في ميادين العمل والإنتاج وتنمية المجتمعات، وانتقال الناس من مورد إلى آخر من موارد الطاقة وغيرها يمكن الإنسان من تحقيق التقدم الاقتصادي وإشباع الكثير من حاجاته، ويحقق الرقى للمجتمعات البشرية المختلفة، على الرغم من أن الأرض لم تتبدل والقوانين الطبيعية ثابتة إلا أن سعي الإنسان في اكتشافها والإفادة منها هو الذي يحقق له رغباته ويشبع حاجاته.

6- توفير الظروف الملائمة لحسن استخدام الموارد:

يشمل ذلك توفير الكفاءات اللازمة لإدارة النمو، وإتباع نظم الإدارة الموافقة، وتحقيق تفاعل المجتمع بكافة طوائفه مع التنمية بالمشاركة في جهودها وفي ثمارها، وتحقيق الاستقرار السياسي في المجتمع، والتنمية المتناسبة والمتوافقة لكافة قطاعات الاقتصاد، وإتباع الأسلوب المناسب لعملية التنمية من خلال جهاز السوق فضلاً عن التوجيه الممكن تبعاً للظروف المختلفة دون تعارض مع النظام الاقتصادي الإسلامي القائم على الحرية المقيدة للأفراد في إطارها الإسلامي، وحرية المنافسة وضوابطها المحددة.

ولا يقتصر الأمر في المجتمعات الإسلامية على مجرد مشاركة الأفراد الفعالة في الأنشطة الإنمائية وفي اتخاذ القرارات المتعلقة بقضايا المجتمع على كافة المستويات ومتابعة تنفيذها، بل هناك التعاون بين أفراد المجتمع حتى في المجالات التي لا يترتب فيها عائد مباشر أو متساو على المتعاونين في سبيل المصلحة العامة.

وكل من المشاركة والتعاون مبدأين هامين في سبيل نجاح التنمية وتحقيق التقدم وكسر آثار التخلف، وسواء أكان في إطار خطط أو برامج يساهمون فيها، أو كانت مبادرات وجهودا فردية أو جماعية بجماعات معينة، فإنها هامة في سبيل تحقيق حاجات الفرد والجماعة والمجتمع.

الخاتمة:

يهتم هذا الموضوع بدراسة سياسات التنمية الاقتصادية في الفكر الاقتصادي الإسلامي، وقد تم تقسيمه إلى محورين أساسيين، إذ تطرقنا في المحور الأول إلى الإطار النظري للتنمية الاقتصادية في الفكر الاقتصادي الإسلامي من خلال التعريف بها وتحديد خصائصها وأهدافها، حيث خلصنا أن التنمية الاقتصادية هي عبارة عن عملية إعادة بناء اجتماعية اقتصادية شاملة وفقا لنموذج مختلف كل الاختلافات عن الأنظمة الوضعية تهدف إلى إعداد الإنسان الصالح، وبناء المجتمع السليم لأن صلاح الفرد سيؤدي لمحالة لصلاح المجتمع، وبهما يمكن بناء القوة الاقتصادية بما يحقق كفاية الأمة في كافة مجالات الإنتاج المختلفة، تسمح بتحقيق الحياة الكريمة لكل إنسان في المجتمع.

وفي المحور الثاني تطرقنا إلى سياسات التنمية الاقتصادية في الفكر الاقتصادي الإسلامي، إذ خلصنا أن نجاح التنمية الاقتصادية يتطلب توفر إستراتيجية تهدف إلى تغيير الواقع الاقتصادي المتخلف والوصول إلى التقدم المنشود اعتمادا على إمكانيات المجتمع وموارده المختلفة، تركز هذه السياسات على تنمية الموارد البشرية من خلال تكوين الشخصية السوية والملتزمة بالطاعة، وتكوين رأس المال في المجتمع الذي يدعم الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، مع مراعاة تحقيق التوازن والتوافق بين مختلف القطاعات والأقاليم لتفادي حدوث اختلال هيكل في الاقتصاد.